ظاهره ان هذا الاطلاق حده اللفظ لا يتعدى الى المعنى
اصلا والمعنى عليه ذاته مولانا يطلق عليها لفظ الوجود
او نحو هذا وليس كذلك اذ لا خفاء في ان ثبوت الوجود له
تعالى حكم تصديقي برهن عليه المتكلمون في كتبهم واثبتوا صحته
بحدوث العالم وامكانه وذلك يؤذن بأن عندهم استناد
معنوي اهـ بايضاح قوله زائد على الذات اي لصفة
ثابتة في الخارج لم تصل الى درجة الوجود بل هي واسطة
بينه وبين العدم كالمعنوية فهي من جملة الاحوال عند القائل
بها وقد استدل على ذلك بحجج منها ان ذاته غير
معلومة لنا ووجوده معلوم لنا ينتج من الشكل الثاني
ذاته غير وجوده وفيه نظر لان وجوده معلوم لنا
من حيث الوصف فقط وهو ان ذلك الوجود لا يسبقه
عدم ولا يلحقه عدم واما حقيقته فغير معلومة لنا
فقولهم وجوده معلوم لنا دون ذاته في حيز المنع وقالت
الفلاسفة الوجود غير الموجود في الحادث عينه في القديم
لانه تعالى واجب الوجود وهو لا يكون عندهم الا واحدا
من كل وجه فلو زاد وجوده لتكثر لان الموصوف عندهم
يتكثر بتكثر الصفات وذلك يؤدي الى التكثير المؤدي
الى الامكان وهو مناف للوجوب ولا يخفى بطلان ما ذهبوا
اليه وقالت الكرامية الوجود صفة معنى كالقدرة
مثلا ويمكن توجيهه بنحو ما احتج به على القول الثاني
الذي هو قول الرازي واعلم ان الواجب على
المكلف الايمان بوجوده تعالى ولا يجب عليه اعتقاد كون
الوجود عينا او غيرا وبصفاته ولا يجب عليه اعتقاد
كونها عين الذات او غيرها ولا البحث عن كيفيتها وتعلقها

وتعددها

زائدة على الذات لا نفس
الذات ووجه النافي انه لو
كانت ذات اخرى موجودة
فتصفها بالوجود لعطف على الذات
وقيل هو زائد على الذات صفة
ولا يصح ... على
على هذا القول

وتعددها واتحادها فان ذلك لم يأمر به الشرع وسكت
عنه الصحابة والتابعون بل نهوا عن الخوض فيه لانه بحث
عن كيفية ما لا نعلم كيفيته بالعقل فالاسلم الامساك قوله
والقدم والبقا معطوفان على الوجود ثم ان قطع النظر
عن العامل اعني لما يجب كان عطفهما عليه من عطف
المغاير لانه صفة نفسية وهما صفتان سلبيتان نعم ان اعتبر
انه حينئذ يتحقق في القديم والحادث وهما لا يتحققان الا
في القديم صح ان يكونا من عطف الخاص على العام وكذا
ان قلنا ان الصفات الثلاثة نفسية او سلبية اذ الوجود
على الاول حال واجب له تعالى ازلا وابدا والقدم حال
واجب له تعالى ازلا فقط والبقا حال واجب له تعالى
ابدا فقط وعلى الثاني الوجود سلب العدم مطلقا سابقا
كان او لاحقا او مستمرا والقدم سلب العدم السابق
والبقا سلب العدم اللاحق وان نظر للعامل المذكور
كان من عطف اللازم على الملزوم لان الوجود من حيث
وصفه بالوجوب يلزمه القدم والبقا اذ كل من وجب وجوده
وجب قدمه وبقاؤه وعطف البقا على القدم حسبه
كذلك اذ كل من ثبت له القدم استحال عليه العدم قوله
في حقه تعالى احترز به عن القدم في حق الحوادث كما في
قولهم هذا بنا قديم فانه عبارة عن طول مدة وجوده وان
كان مسبوقا بالعدم وضبط طول المدة بسنة فاذا قال
كل من كان قديما من عبيدي فهو حر عتق من له عنده سنة
ثم انه في اصطلاح المتكلمين حقيقة في قدم المولى تبارك
وتعالى مجاز في قدم الحوادث وفي اصطلاح اللغويين
بالعكس والصحيح انه يجوز اطلاق القديم عليه تعالى فيقال

قوله والقدم والبقاء الثابتان في حقه تعالى

Copyright © King Saud University